﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ فَٱخۡتُلِفَ فِيهِۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ مُرِيبٖ ٤٥﴾ [فصلت: 45]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

ذِكْـرى النُّبلاءِ باقيةٌ تُحمَدُ

لمّا ذَكَرَ في الآيةِ السّابقةِ مِثالًا على مُقترحهم وأنموذجًا من شُبَههم، وكان ذلك تفريعًا بالمِثالِ على عمومِ المضمونِ في قولِه: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ﴾، فضربَ مثالًا بقيلٍ من تلك الأقاويلِ، ذكر هنا في هذه الآية مِثالًا برسولٍ من أولي العزمِ يُحتذَى به؛ ليتصبَّرَ الرّسولُ بطريقتِه، ويهتدي بهديِه، فذَكَر في الآيةِ السّابقة اقتراحَ قومِه عليه وجوابَ ذلك، وذكَرَ له في هذه الآيةِ مَنْ يتصبّر ويتسلّى بسيرتِه من إخوانِه المرسلين في مواجهةِ أماني قومِه وعِنادِهم الباغي، واقتراحهم الآثِمَ؛ فإنّ الإنسانَ يتسلّى بمَنْ شابَهَهُ في المُصابِ والكِفاحِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مُرِيبٖ﴾: (ريب) أُصَيْلٌ يَدُلُّ على شكٍّ، أو شَكٍّ وخوْفٍ[2]، يُقال: رابَني كذا، وأرابَني، فالرَّيْبُ: أن تتوهّم بالشَّيء أمرًا مّا، فينكشف عمّا تتوهّمه، والرَيْب والرّيبةُ: الشَّكُّ والظِّنَّةُ والتُّهمةُ[3]، و﴿مُرِيبٖ﴾ هنا اسم فاعل؛ أيْ: موقِعٍ في التُّهمَةِ ومورِدٍ للشَّكِّ وباطلِ الظَّنِّ[4]. والمُرادُ هنا: قد بلغ بهم الشَّكُّ إلى الرَّيْبِ الذي يُقْلِقُهُم، فلذلك كذَّبوه وجَحَدوه[5].

(1) البقاعيّ، نَظْمُ الدُّرر: 17/ 208.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ريب).
(3) الرّاغب، المُفردات: (ريب).
(4) البقاعيّ، نَظْمُ الدُّرر: 17/ 209.
(5) السَّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 751.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

في القدوةِ الصّالحةِ إمدادٌ مُستمِرٌّ بالعزيمةِ والصَّلابةِ

يَبيّن اللّهُ - سبحانه - زيادةً في تسليةِ رسولِهِ ﷺ أنَّ اختلافَ الأُمَم في شأنِ ما جاء به الرُّسل شيءٌ قديمٌ، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِۚ﴾؛ أيْ: ولقد آتينا نبيّنا موسى - عليه السلام - التّوراة؛ لتكونَ هدايةً ونورًا لقومِهِ، فاختلفوا في شأنِ هذا الكتابِ، فمنهم مَنْ آمن به، ومنهم مَنْ صدَّ عنه[1]. فلا تأسَ على ما فعلوا معك، واسلُكْ سبيلَ أولي العزمِ من الرُّسلِ، فقد أوذوا فصبروا، وكان النَّصرُ حليفَهم، والتَّوفيق أليفَهُم، وكتب اللّهُ لهم الظَّفَر والفوزَ على أعدائِهم، وأهلكَ اللّهُ القومَ الظّالمين. ثمّ أخبرَ سبحانه أنّه أخّر عذابَهم إلى حينٍ، ولم يُعاجلْهم بالعقابِ على ما اجترحوا من تكذيبِ الرسولِ وجَحْدِهم بكتابِهِ[2]. وإنّ اللّه تعالى لولا حلمه وكلمته السّابقة بتأخيرِ العذابِ إلى أجلٍ مُسمًّى لا يتقدَّم عليه ولا يتأخَّر؛ لفُصِلَ بينهم بإهلاكِ الكافرين في الحالِ. وإنّ المشركين لفي شَكٍّ من القرآنِ شديد الرّيبةِ[3]، كما كان قومُ موسى مُرتابين في نُبوَّتِهِ وكتابِهِ كذلك.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

موقعُ جملةِ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى﴾ ممّا قبلها:

المِثالُ أبلغُ المقالِ وأوضحُهُ

جملةُ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ كلامٌ مُستأنفٌ مَسوقٌ لبيانِ أنّ الاختلافَ في شأنَ الكتبِ عادةٌ قديمةٌ للأُمم غيرَ مُختصٍّ بقومِهِ ﷺ، وذلك على مِنهاجِ قولِهِ تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَۚ﴾[4]، فالآيةُ تسليةٌ للرّسولِ ﷺ بجعلِ موسى عليه السلام مَثَلًا

(1) طنطاويّ، الوسيط: 12/ 360.
(2) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 24/ 141.
(3) مجمع الملك فهد، التّفسير المُيسَّر.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 12/ 382.

له يَقيس عليه[1]؛ أيْ: كما آتينا موسى الكتابَ فاختلفوا فيه، فقبِله بعضُهم وردَّه الآخرون، فكذلك آتيناكَ هذا الكتابَ فقبِله بعضُهُم وهُمْ أصحابُك، وردَّه الآخرون[2]. فالجملةُ الكريمةُ مِثالٌ واقعيّ مُفصِّلٌ لإجمالِ قولِه: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ﴾.

ويصحّ أن تكون الجملةُ اعتراضًا[3] بين قولِه: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾، وقوله: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ لتسجيلِ أنّ دأْبَ الكافرين واحدٌ في كلِّ زمنٍ، وتقريرِ أنّ دأْبَ المُرسلين واحدٌ في امتحانِهم باختلافِ أقوامِهم عليهم.

ويصحُّ أن تكون الجملةُ معطوفةً على مُقَدَّرٍ مفهومٍ من مضمونِ السّياقِ قبلها؛ أيْ: آتيناك الكتابَ فاختُلف فيه من قومِكَ، وآتينا موسى الكتابَ فاختُلف فيه كذلك، فأنتم سواءٌ فلا تحزنْ، فما أنتَ بخلافِ موسى، ولا قومك بخلافِ قومِه[4].

دلالةُ الاستهلالِ بالقَسَمِ في: ﴿وَلَقَدْ﴾:

مقامُ التّسليةِ والتّثبيتِ من دواعي التّوكيدِ والقَسَمِ

اللّامُ في قولِه: ﴿وَلَقَدْ﴾ لامُ جوابِ القَسَمِ الدّالَّة على حذْفِه، والتَّقديرُ: (واللّهِ لقد آتينا)، ويصحّ أنْ تكونَ اللامُ لتوكيدِ الإثباتِ، فالجملةُ مُؤكَّدةٌ بها كتوكيدِ القَسَمِ، وليستْ بقَسَمٍ[5]. وعلى كُلٍّ فتصديرُها بالقَسَمِ أو التَّوكيد فقط، مع التَّحقيقِ بـ(قد) - يدلُّ على إبرازِ كمالِ العنايةِ بمضمونِ الجملةِ، وفيه إشارةٌ إلى أنّ مقامَ التّسليةِ والتّثبيتِ لقلبِ الرّسولِ ﷺ حريٌّ بأنْ يُؤكَّد ويُقْسَم عليه؛ لأنّه كإيداعِ الحُجّةِ في قلبِه لينشرِحَ بها ويوقِن، والاحتجاجُ له بموسى كمثالٍ يَقيسُ عليه يقتضي تأكيدًا وجزْمًا.

(1) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 5/ 21، وأبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 314.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 570.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 24/ 317.
(4) البقاعيّ، نَظْمُ الدّرر: 17/ 208.
(5) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 4/ 181.

التَّصديرُ بالقَسَمِ أو التَّوكيدِ المُحقَّقِ في قولِهِ: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا﴾ يدحضُ أيَّ شكٍّ وإنكارٍ لهذهِ الحقيقةِ (مضمون الجملة)، فقد كان فريقٌ من أهلِ الكتابِ يقولون تشكيكًا وإضلالًا: (لو كان نبيًّا ما اختَلَفَ النّاسُ عليه)[1]؛ فجاء التّوكيدُ دحضًا لتلبيسِهم.

تصديرُ الجملةِ بالقَسَمِ واللّامِ؛ لإظهارِ عَظَمَةِ الحَدَثِ، وهو إيتاءُ موسى الكتابَ، وما ترتَّبَ عليه من اختلافِ قومِهِ عليه.

الاستهلالُ بـ﴿وَلَقَدۡ﴾ فيه تنبيهٌ على استمرارِ ظاهرةِ اختلافِ الأقوامِ على أنبيائِهم، كسُنَّةٍ كونيّةٍ طرديّةٍ في تاريخِ الرّسالاتِ، وهذا يُفيدُ في إبرازِ طبائعِ الأكثريّةِ البشريّةِ في التّفاعلِ مع الحقائقِ الإلهيّةِ.

معنى (ال) في ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ ونكتةُ التَّعبيرِ بهِ:

(ال) في ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ للعَهْدِ، والمُرادُ: التّوراة. وسَمَّى التّوراةَ كتابًا؛ لكونِها كانت ألواحًا مكتوبةً، كما قال تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأعراف: 145][2].

معنى الفاءِ في: ﴿فَٱخۡتُلِفَ﴾:

الفاءُ في قولِه: ﴿فَٱخۡتُلِفَ فِيهِۚ﴾ للتّعقيبِ والتّفريعِ، ومعنى التَّعقيبِ: أنّ اختلافَ النّاسِ في الكتابِ جاءَ مباشرةً عقِبَ إنزالِ اللّهِ تعالى الكتابَ على موسى عليه السلام، فالاختلافُ لم يكن أمرًا بعيدَ الوقوعِ أو مُتراخيًا؛ بل حَدَثَ بشكلٍ مُتَّصلٍ بزمنِ إنزالِ الكتابِ.

امتحانُ النّاسِ بنزولِ الوحي لزمَ عنه اختلافُهُم فيه

ومعنى التَّفريعِ: أنّ اختلافَهم تفرّعَ عن إنزالِ الكتابِ؛ أيْ إنّ الاختلافَ جاءَ كنتيجةٍ مُترتّبةٍ على هذا الحَدَثِ (إنزال اللّهِ الكتابَ على موسى عليه السلام).

دلالةُ التَّعبيرِ بما لم يُسم فاعلُهُ: ﴿فَٱخۡتُلِفَ﴾:

التَّعبيرُ بالفعلِ على بناءِ ما لم يُسَمّ فاعلُهُ في قولِهِ: ﴿فَٱخۡتُلِفَ

(1) البقاعيّ، نَظْمُ الدُّرر: 17/ 208.

(2) ابن عُثيمين، تفسير سورة فُصِّلت، ص: 771.

فِيهِۚ﴾، ولم يَقُلْ: (فاختلفوا فيه)؛ للتّقليلِ من شأنِ الفاعِلين، والإلماح إلى ذمِّهم، فلا يستحقّون ذِكْرًا ولا تصريحًا. وتقرير الاختلافِ كسُنَّةٍ وظاهِرةٍ مُطَّرِدَةٍ بغضِّ النَّظَرِ عن فاعليها، فالغرضُ مُتّجِهٌ إلى الاختلافِ وعواقِبِهِ، وليس على الأشخاصِ المُختلِفين أنفسِهِم. ولفائدةٍ بديعةٍ؛ وهي تعميمُ مدارِ الاختلافِ ليشملَ المُختلفين في زمنِ موسى المُعاصِرين له، والمُختلِفين على ملّتِهِ مِنْ بعدِ وفاتِهِ. وبناءُ الفعلِ للمجهولِ يوحي كأنّ الفِعلَ يحدثُ من تلقاءِ نفسِهِ، ليتقبّل أولو الألبابِ (الرُّسلُ وأتباعُهُم) الاختلافَ عليهم وعلى الحقِّ الذي معهم - بصدرٍ واسعٍ وصبرٍ جميلٍ، ويعلموا أنّ اختلافَ النّاسِ في الحقِّ ظاهرةٌ مُستمرّةٌ ومعهودةٌ في الطّبائعِ البشريَّةِ، فهو ممّا يُرتَقَبُ ويُتوقَّعُ أبدًا؛ لأنّه من لوازمِ الامتحانِ والابتلاءِ في هذه الدُّنيا.

الاختلافُ ظاهرةٌ مرذولةٌ مكرورةٌ تُعيقُ الاستفادةَ من الوحي

معنى (في) ودلالتُها في: ﴿فِيهِۚ﴾:

تصويرُ شدّةِ الاختلافِ ووَقْعِهِ ويكأنّ الكتابَ أُشْرِبَ باختلافِهِم، فتسرَّب اختلافُهُم لِنواحٍ عديدةٍ منه؛ فاختلفوا في نصوصِهِ، وفي تفسيرِهِ وفي تطبيقِهِ، وهَلُمَّ جَرّا.

المُختلِفون في الكتابِ ألحقوا بهِ التَّشويهَ الذي لبَّس على الأجيالِ حقائقَه

تعديةُ الاختلافِ بحرفِ الظَّرفيَّةِ يُفيدُ تعمُّق اختلافِهِم وتجذُّره، فلم يقعِ اختلافُهُم حول شيءٍ خارجيٍّ عن الكتابِ؛ بل أصابَ صميمَ الكتابِ في مضامينِهِ ومُحكماتِهِ وثوابتِهِ وواضِحاتِهِ؛ ليدلَّ على أنَّ الكتابَ - رغم وضوحِهِ - صارَ وِعاءً ومُستودَعًا لِنِزاعِهِم بسببِ التَّأويلِ أو التّحريفِ أو الهوى والجهلِ.

التَّعبيرُ بحرفِ الظَّرفيَّةِ فيه دلالةٌ على أنّهم أوقعوا لوازمَ ومُقتضياتِ هذا الاختلافِ في الكتابِ، فجعلوا في الكتابِ ما ليس منه، وخلطوه بالزّيفِ والباطلِ والتّزويرِ وتحريفِ الكَلِمِ عن مواضِعِهِ، كأنّما جعلوه وعاءً وظرفًا مُشتمِلًا على أباطيلِهِم، بما يُحمِّلهم المسؤوليّةَ ويورِّطهم في التُّهمةِ والإدانةِ.

موقعُ جملةِ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ﴾:

إمهالُ النّاسِ بتأخيرِ الحسابِ فرصةٌ لهم لتكرارِ النَّظَرِ في حججِ الرُّسلِ

جملةُ ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ﴾ عَطْفٌ على جُملةِ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى﴾، وواوُ العطفِ جاءتْ هنا رابطةً جامعةً بين الإنعامِ والفضلِ في إيتاءِ موسى الكتابَ، وبين الحكمةِ الإلهيةِ في تأجيلِ مؤاخذتِهم وحسمِ الاختلافِ بينهم إلى يومِ القيامةِ.

دلالةُ التَّعبيرِ بـ (لولا):

أقضيةُ اللهِ في الخلقِ جاريةٌ على مُقتضى الرّحمةِ والحكمةِ

(لولا) في قولِه: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ حرفُ امتناعٍ لوجود؛ أي: امتناع الجوابِ لوجودِ الشَّرطِ[1]، فوجودُ الشَّرطِ (الكلمة التي سبقتْ من الله) منع حدوثَ الجوابِ (القضاء بينهم). فاستعمالُ (لولا) أفادَ في إظهارِ الرحمةِ والحكمةِ الإلهيّةِ، ولفْتِ الانتباهِ إلى حتميَّة السُّننِ الإلهيَّةِ التي تربط الحوادثَ بالنِّظام المُحكَم والتَّدبيرِ المحسوبِ والتّقديرِ الدَّقيقِ.

غرضُ التَّنكيرِ في: ﴿كَلِمَةٌ﴾:

أحكامُ اللهِ وسُننُهُ في خلقِهِ تجري بكلمةٍ

التّنكيرُ في لفظِ ﴿كَلِمَةٌ﴾ من قولِه: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ أفادَ تعظيمَ الكلمةِ وتفخيمَها؛ فهي كلمةٌ عظيمةٌ ترهبُ منها النُّفوسُ، وترغبُ بها كذلك؛ لأنّ الكلمةَ هي تأخيرُ الحسابِ إلى يومِ المَعادِ[2]، فإذا كانت كذلك ففيها الفُسْحةُ للمُكذِّب أن يفيء ويستقيمَ وينظرَ في الكتاب نظَر الحقِّ، فيُقْبِل ويرغَب. وفيها التّرهيبُ له من أنْ يُلاقي مصيرَه على حالِ التّكذيبِ، وكذلك المُصدِّق، فإنّ الاختلافَ في الكتابِ يعني أنّهم اختلفوا حوله بالتَّصديقِ والتّكذيبِ، فالمُصدّق بسببِ إمهالِ الكلمةِ يزدادُ يقينًا وبصيرةً فيه، وهذا ترغيبٌ، ويحترز من أن يُدرِكَهُ ميقاتُ الكلمةِ وقد فُتِنَ أو زاغَ. وهذا ترهيبٌ.

ويصحُّ أن يكونَ التَّنكيرِ في الكلمةِ؛ للتنويعِ في الماصَدَق، فالكلمةُ

(1) درويش، إعراب القرآن: 8/ 575.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 6/ 533.

هي تأجيلُ العقوبةِ إلى يومِ الحسابِ، وهي الوعدُ بتوفيتِهم أقدارَهم حتّى تمام آجالِهم، والأمرانِ متلازمانِ.

سِرُّ وصفِ ﴿كَلِمَةُ﴾ بالجملةِ: ﴿سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾:

كلماتُ اللهِ في خلقِهِ من أسبابِ رحمتِهِ بهم

وصفُ الكلمةِ بالأسبقيّة في قولِهِ: ﴿سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ يدلُّ على لازميَّتِها وأزليَّتِها، فاللّازميّةُ تعني عدَمَ خرقِها بالخُلْف والتَّبديلِ. وأزليَّتها تعني أنّ الخلْقَ مرحومين بها من قبل خَلقِهم، ففيه تنبيهٌ على كمالِ عنايةِ اللهِ بالنّاسِ، فكانّه ادّخر لهم سببَ رحمتِهم من قبل أن يوجدوا كمَنْ يدَّخر لعيالِهِ الزّادَ والإمدادَ من قبل أن يولدوا؛ فالكلمةُ هي سببُ رحمتِهم التي عصمتهم من تعجيلِ العذابِ لهم، وهذا أحضُّ لهم على الأخْذِ بأسبابِ الرَّحمةِ بتعجيلِ التَّوبةِ والخروجِ من الاختلافِ على رُسُلِ اللهِ وكُتُبِه، فكأنّه بسببِ هذه الكلمةِ لم يُعجِّلْ لهم العذابَ؛ ليُعجّلوا بالتَّوبةِ.

دلالةُ تقييدِ الأسبقيَّةِ بقولِهِ: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾:

الكلمةُ من اللهِ سلطانٌ نافذٌ لا رادّ له ولا مُعقِّبَ لحُكمِهِ

تقييدُ الأسبقيّةِ بعنوانِ الرُّبوبيَّةِ في قولِهِ: ﴿كَلِمَةُ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾؛ لتعظيمِ الكلمةِ وتفخيمِ شأنِها، بالدّلالةِ على مصدرِها، فهي من الرَّبِّ ﷻ وحده، ليستْ من أحدٍ من الخَلْقِ، وفي ذلك كنايةٌ عن سلطانِ تلك الكلمةِ في النّفاذِ والفوقيَّةِ على عمومِ الخَلْقِ، فلا أحدَ منهم بإمكانِهِ اعتراضُها أو تعطيلُها أو التّأثير فيها بأيِّ وجْهٍ.

والتّعبيرُ بوصفِ الرُّبوبيَّةِ دون غيرِهِ في قولِهِ: ﴿سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ يوحي بأنّ هذه الكلمةَ تحملُ معاني اللُّطفِ والتّدبيرِ والرَّعايةِ من اللهِ تجاه خلقِهِ، وأنَّ المقصودَ الأصليَّ منها هو رحمةُ الخَلْقِ وإطماعهم في عفوِ اللهِ بإفساحِ الفرصةِ لهم بالتّدارك واليقظةِ قبل الأجلِ والحسابِ، فالغرضُ منها الإشفاقُ عليهم قبل تهديدِهم، والتّرغيب لهم قبل وعيدِهم.

وأضاف الرُّبوبيّةَ لكافِ خطابِ النَّبيِّ ﷺ تشريفًا له وتعزيزًا

لتثبيتِهِ وتسليتِهِ[1]. وفي إضافةِ الرُّبوبيَّةِ لضميرِ الرّسولِ ربطٌ للإحسانِ والرَّحمة برُتْبَتِهِ الرِّساليّةِ ووظيفتِهِ النَّبويّة، فمن مُقتضياتِ الرّسالةِ سبْقُ الكلمةِ بالإمهالِ؛ لئلّا يكون للنّاسِ على اللّهِ حجّةٌ بعد الرُّسُلِ. وفي إضافةِ الرُّبوبيّة إليه ﷺ إشارةٌ إلى أنّه أمَنَةٌ لقومِهِ من تعجيلِ العقوبةِ لهم وإنْ كفروا واختلفوا عليه وجادلوه، فما كان اللّهُ ليُعذّبَهم وهو فيهم.

فائدةُ لامِ الجوابِ في: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۚ﴾:

رحماتُ اللهِ تمنعُ أقضيةَ السّوءِ عن خَلْقِهِ

اللّامُ الواقعةُ في جوابِ الشَّرطِ في قولِهِ: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۚ﴾ تُفيد أمريْن:

الأوَّلُ: تأكيدُ الارتباطِ بين جملتي الشَّرطِ والجواب؛ فاللّام تُؤكِّدُ التّرابُطَ الوثيقَ بين الامتناعِ عن القضاءِ (الجواب) ووجودِ الكلمةِ الإلهيّةِ السّابقةِ (الشّرط). فهي (اللام) تُشدِّدُ على أنّ هذا الامتناعَ مُرتبطٌ تمامًا بإرادةِ اللّهِ[2] وتقديرِهِ[3].

الثّاني: التّأكيد على وقوعِ الجوابِ. فاللّامُ الدّاخلةُ على جوابِ الشَّرطِ ﴿لَقُضِيَ﴾ تُفيدُ التَّأكيد على حدوثِ القضاءِ بينهم لو تحقَّق الشَّرطُ المذكورُ ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ هذا يدلّ على أنّ القضاءَ كان أمرًا مُحقَّقًا لا محالةَ لولا المانعُ الإلهيُّ.

دلالةُ التّعبيرِ بما لم يُسَمّ فاعلُهُ في: ﴿لَقُضِيَ﴾:

عدمُ نسبةِ ما هو مظنّةُ الشَّرِّ إلى اللهِ من لوازمِ الأدبِ معه

التّصريحُ بالفعلِ دونَ إظهارِ الفاعلِ ببناءِ الفعلِ لما لم يُسمّ فاعله، يوجِّه عنايةَ المُخاطَبِ إلى فعلِ القضاءِ نفسه، وليس إلى مَن يقوم به، للإشارةِ إلى أنّ هذا الفعلَ ناجزٌ ومُحقّقٌ لا محالةَ لو لم تسبقْ كلمةُ اللّهِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 24/ 318.
(2) البقاعيّ، نَظْمُ الدُّرر: 17/ 208.
(3) ابن جُزَيّ، التّسهيل: 2/ 242.

عدمُ ذِكْرِ الفاعلِ يوحي بأنّ الفاعلَ معلومٌ بداهةً، وهو الله ﷻ، لكنّ إبهامَه هنا يزيدُ من الهيبةِ والرَّهبةِ منه ﷻ، بقرينةِ قولِه: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ فإذا كانتِ الكلمةُ سبقتْ من ربِّكَ، فإنّ القضاءَ بينهم هو من الرَّبِّ سبحانه كذلك.

عدمُ التَّصريح بالفاعلِ في: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ جرى على عادةِ القرآنِ في التَّكنيةِ عن الشرِّ والمكروهِ بعدمِ التّصريحِ بالفعلِ ببناءِ الفعلِ لما لم يُسَمّ فاعِلُه، ولمّا كان القضاءُ بينهم وعيدًا لهم، كان شرًّا استحقّ إبهامَ فاعِلِه؛ للتّنبيهِ على أنّهم يستحقّون ما فعلوه هم بأنفسِهم من التّكذيبِ والظُّلم، كما في قولِه سبحانه: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجنّ: 10]، فقالوا في الشَّرِّ: ﴿أُرِيدَ﴾ [الجن: 10]، وفي الخيرِ صرَّحوا بالفعلِ: ﴿أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن: 10][1].

غرضُ إضافةِ الظَّرفِ إلى الضَّمير في: ﴿بَيْنَهُمْ﴾:

إضافةُ الظَّرفِ (بين) إلى الضَّميرِ في قولِه تعالى: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ يحملُ دلالاتٍ بلاغيّةً معنويّةً بديعةً:

قضاءُ اللهِ بين عبادِهِ مُستغرِقٌ لقضايا النّزاعِ بينهم

أوّلًا: تأكيدُ شموليّةِ القضاءِ لجميعِ المختلفين، فإضافةُ الظّرفِ إلى الضَّميرِ ﴿بَيْنَهُمْ﴾ تعني أنَّ القضاءَ كان سيتمُّ داخل دائرة المُختلفين أنفسهم؛ أيْ إنّ كلّ مَن وقَع في الاختلاف سيكون مشمولًا بهذا الحُكمِ الإلهيِّ دونَ استثناءٍ.

ثانيًا: التّنبيهُ بالظّرفِ المُضاف إلى ضميرِ الجمعِ إلى التّفرقة التّامَّةِ الفاصلةِ بين أطرافِ الاختلافِ من المُصدِّقين والمُكذِّبين، بحيث يحصل التَّمييز بين المُحقّين والمُبطلين، وهذا يُعزِّز من فاعليَّةِ القضاءِ المذكورِ بتحقيقِه الفصلَ التّامَّ وعدمَ الالتباسِ في الحُكمِ الإلهيِّ.

(1) ابن عُثيمين، تفسير سورة فُصِّلت، ص: 275.

ثالثًا: التَّعبير بالظَّرفِ المُضافِ ﴿بَيْنَهُمْ﴾ يُشعِرُ باحتدامِ النِّزاعِ وقوّتِه بين طرفي الاختلاف (المؤمن والكافر)، فهذا النِّزاع لم يكن مُجرَّدَ اختلافٍ عاديٍّ؛ بل كان اختلافًا جوهريًّا وحادًّا، يستلزم قضاءً فاصِلًا.

رابعًا: التَّنبيهُ بالظّرفِ المُضافِ ﴿بَيْنَهُمْ﴾ على أنَّ الاختلافَ كان سببًا في استحقاقِ القضاءِ بين المُختلِفين، فكون الظَّرفِ مُضافًا إلى الضَّمير يدلُّ على أنّ السَّببَ الرَّئيسَ لاستحقاقِ القضاءِ هو ما كان يجري بينهم من تنازعٍ واختلافٍ حول الحقِّ، وهذا مُؤذِنٌ بضرورة التّأمُّل والانتباه والنَّظرِ في عواقبِ الاختلافِ في الدّين.

مرجعُ الضَّميرِ المُضافِ إليه الظَّرفُ في: ﴿بَيْنَهُمْ﴾:

الضّميرُ في قولِه: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ يحتملُ أن يعود على جميع المُختلفين في الكتابِ، وهذا يشملُ المؤمنين والكافرين؛ أيْ إنّ القضاءَ لو وقعَ، لفُصل بينهم بالحُكمِ العادلِ، سواء بمجازاةِ المؤمنين أو بمعاقبةِ الكافرين. وهذا المعنى هو الأظهرُ؛ لانسجامِه مع سياقِ الاختلافِ العامِّ في الآيةِ.

المُنكِرُ أحوجُ إلى القضاءِ والفَصْلِ من المُثبِتِ المُقِرّ

ويمكنُ حملُ الضَّميرِ على الكافرين وحدهم؛ أيْ إنّ القضاءَ كان سيأتي بالفصلِ بينهم بتعجيلِ العقوبةِ عليهم، لكنّ الكلمةَ الإلهيّةَ سبقتْ بإمهالِهم. وهذا التَّفسيرُ سائغٌ لغويًّا، لكنّه أضيقُ من الاحتمالِ الأوَّلِ.

والأرجحُ أن يعودَ الضَّميرُ على جميعِ المُختلفين؛ لأنّ السّياقَ يتحدَّثُ عن الاختلافِ في الكتابِ، وهذا الاختلافُ لا يقتصرُ على الكافرين فقط؛ بل يشملُ المؤمنين أيضًا الذين تمسَّكوا بالحقِّ، والكافرين الذين جحدوه؛ لكن إذا نظرنا إلى القضاءِ بمعنى العقوبةِ والعذابِ، فيمكنُ تخصيصُهُ - حينئذٍ - بالكافرين؛ لأنَّ المؤمنين لا يستحقّون العقوبةَ.

بلاغةُ الإيجازِ بالحذفِ في: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾:

على اعتبارِ عودِ الضَّمير في: ﴿بَيْنَهُمْ﴾ على فئةِ الكافرين فقط، ففي التّركيبِ إيجازٌ بالحذفِ على تقديرِ: (لقُضي بينهم وبين المؤمنين)، ولكثرةِ جريانِهِ على الألْسُنِ حُذِف لظهورِهِ، فإنّه يكثر أن يُقال: (بين كذا وبين كذا)، كما قال سبحانه: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: 54][1]؛ أيْ: على وجودِ طرفيْن في البينيّةِ. وبهذا يتبيَّن أنّ إعادةَ الضَّميرِ في ﴿بَيْنَهُمْ﴾ على جميعِ المُختلفين مؤمنين وكافرين، أجودُ وأحسنُ؛ لإغنائِهِ عن تقديرِ محذوفٍ.

القضاءُ شاملٌ عامٌّ لجميعِ صنوفِ النّاسِ

المَجازُ في الظّرفيَّةِ:

الظّرفيَّةُ في قولِه: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ مجازيّةٌ، فـ(بين) ظرفُ مكانٍ يدلُّ على المُباينةِ والمُفارَقةِ والمفاصَلةِ بين شيئيْن في المكانِ. والظَّرفيّةُ هنا ليست مكانيّةً حسّيَّةً، فلا تشيرُ إلى موضعٍ أو مكانٍ؛ بل تُشير إلى علاقةِ الفصلِ والحُكمِ بين المُختلفيْن، فالمباينةُ في أصلِها معنويّةٌ وليستْ حِسّيَّةً، إلّا أن يُقال: إنَّها تؤول إلى الحِسّيَّةِ في المكانِ، بفصلِ المؤمنين عن الكافرين في الموضعِ والمكانِ، فالمؤمنون إلى الجنّةِ والكافرون إلى النّارِ، ولكن هذا مُعتبرٌ وصحيحٌ باعتبارِ المآلِ، وأمّا قبل ذلك فالقضاءُ بينهم حاصلٌ من قبلِ تحقُّقِ هذه الأيلولةِ المكانيّةِ.

القضاءُ بين المُتنازعين يُفرِّقُ بينهم في المكانِ والمكانةِ

وأيضًا: المقصود بـ ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ هو الفصلُ في أمرِهم بالحُكمِ الإلهيِّ، وليس أنّ هناك مكانًا مُعيَّنًا وقع فيه القضاءُ. فالظَّرفُ هنا يُستعملُ بمعنى الفصلِ بينهم في الاختلافِ؛ أيْ: تحديد المُحِقِّ والمُبطِلِ، وليس تحديدَ موقعٍ مكانيٍّ.

نكتةُ إيثارِ ﴿بَيْنَهُمْ﴾ على (عليهم) في التّعبيرِ:

التّعبيرُ بـ ﴿بَيْنَهُمْ﴾ بدلًا من (عليهم)، فيه تصويرٌ مجازيٌّ للقضاءِ وكأنّه شيءٌ يجري داخلَ نطاقِهم، مما يجعلُ الفصلَ

المؤمنُ يُقضَى لـه، والكافرُ يُقْضَى عليهِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 24/ 318.

بينهم أمرًا حتميًّا ومُؤثرًا فيهم جميعًا. المجازُ هنا يُشبّه النِّزاعَ بين المُتخاصمَيْن بمكانٍ يحيطُ بهم، والقضاءُ الإلهيُّ يتدخَّل داخلَ هذا النّزاعِ للفصلِ بينهم.

وأيضًا التَّعبيرُ بـ﴿بَيْنَهُمْۚ﴾ بدلًا من (عليهم) يُعزِّز من عودِ الضَّميرِ على المُختلفين جميعًا، لا على الكافرين وحدهم؛ لأنّ قوله: (عليهم) يوهِم أنَّ القضاءَ خاصٌّ بالكافرين وحدهم؛ لأنّ القضاءَ للمؤمنين يكون لهم لا عليهم، ففيه أُنسٌ وتقويةٌ، لا تسلّطٌ وغلبةٌ. وأمّا ﴿بَيْنَهُمْۚ﴾ فتجري على الفريقَيْن، فهي أوسعُ في المعنى.

بلاغةُ الاستعارةِ في الظَّرفيَّةِ المَجازيّةِ في: ﴿بَيْنَهُمْۚ﴾:

في قولِه: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۚ﴾ الأصلُ في الظَّرفِ (بين) أن يدلّ على مكانٍ حِسّيٍّ يفصلُ بين شيئَيْن، كما يُقال: (جلستُ بين زيدٍ وعمرٍو).

معاني الأحكامِ تـؤولُ إلى رُتَـبٍ حسّيّةٍ وجزاءاتٍ ماديّةٍ

في الآية في قوله: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۚ﴾ ليس المقصودُ مكانًا حقيقيًّا، وإنّما الفصل والحُكم بينهم في أمرِ الاختلاف، فكأنّ الاختلاف بينهم مُجسَّدٌ في صورةِ شيءٍ له حيّزٌ مكانيٌّ، وعليه: فقد تمَّ تشبيهُ النِّزاعِ والاختلافِ بين النّاسِ بشيءٍ له مكانٌ محدّدٌ، ثم حُذف المُشبَّهُ به (المكان الحسّي) ورُمز له بالظّرفِ ﴿بَيْنَهُمْۚ﴾، وهذا ما يجعلُهُ استعارةً مَكنيّةً.

ولو قيل: (لقُضيَ في ساحةِ نزاعِهم) أو (لقُضي في موضعِ خلافِهم)؛ لكانت استعارةً تصريحيّةً، حيث يُصرَّح بالمُشبَّه به، لكن هنا تمّ الاكتفاءُ بالظَّرفِ ﴿بَيْنَهُمْۚ﴾، ممّا يجعلُها استعارةً مكنيّةً، لأنَّ المُشبَّه به (المكان الحقيقيّ) غير مذكورٍ، وإنّما أُشير إليه ضمنيًّا بالظّرفِ.

كـلُّ معـنًى له آثـارُهُ المُتجسّدةُ في عالَمِ الشّعورِ والإحساسِ

الاستعارةُ التَّمثيليّةُ في تركيبِ: ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۚ﴾:

جملةُ ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۚ﴾ بأكملِها يمكن أن تُؤخذَ كاستعارةٍ تمثيليّةٍ، حيث يُشبّه حال المختلفين بحالِ خصومٍ في محكمةٍ بانتظارِ الحُكْمِ

العادلِ. فيمكن تخيُّل النّزاعِ والاختلافِ بينهم على هيئةِ خصومةٍ أو محكمةٍ يُنتظر فيها القضاءُ النهائيُّ، فكأنّ الآيةَ تُصوِّرُ ذلك الحالَ، وكأنّ هناك ساحةَ خصومةٍ وفصلٍ بين المختلفين بحكمٍ قاطعٍ.

هذا التّصويرُ يُشْبِهُ الأحوالَ الدُّنيويّةَ التي يُفصل فيها بين الخصوم بالقضاءِ، لكنّه هنا جارٍ في الفصلِ الإلهيِّ بين المُختلفين في الدُّنيا.

ومع ذلك فالأقوى بلاغيًّا هو اعتبارُ الظَّرفيّة في: ﴿بَيْنَهُمْ﴾ استعارةً مَكنيَّةً، حيث صوّر النِّزاعُ بشيءٍ له مكانٌ، بينما الجملة كلّها (مجموع التّركيب) لا تخرجُ عن معناها الأصليِّ؛ بل تظل دالّةً على الحُكمِ الإلهيِّ.

وتظلُّ الاستعارةُ التَّمثيليّةُ مُمكنةً لِمَنْ ينظرُ إلى الآيةِ على أنَّها مشهدٌ تمثيليٌّ كاملٌ للفصلِ بين المُتخاصمين، خاصّةً إذا استحضر تشبيه حالِهم بحالِ المُتخاصمين في ساحةِ القضاءِ.

نكتةُ الإخبارِ عنهم بالشَّكِّ دونَ الإنكارِ أو الكفرِ:

الـشَّـكُّ بـريـدُ الكفرِ

جاء التَّعبيرُ عنهم بالشّكِّ في قولِهِ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ﴾ للدّلالةِ بالأدنى على الأعلى في الحُكم؛ لأنّه إذا كان من أحوالِهم الشكُّ في الإيمانِ، وكان ذلك كُفْرًا، فأوْلَى منه في تقرير كفرِهم: حالُ تيقُّنِهم من الكفرِ؛ فلئلّا يُتوهّم أنّ الشَّكَّ في الإيمانِ والاستمرارَ عليه ليس مُؤثّرًا في حقيقةِ الإيمانِ بالانتفاءِ والزّوالِ؛ خصَّهُ بالذِّكرِ؛ للتّنبيهِ على أنّ كلًّا من شكِّ الكافرِ أو يقينِهِ في إنكارِ قضايا الإيمانِ – يتساويان في المآلِ مِنْ نفي الإيمانِ وثبوتِ عدمِهِ[1]. فعبَّرَ بالشَّكِّ دونَ الكفرِ أو الإنكارِ صراحةً؛ ليُنبِّهَ على أنّ الشَّكَّ في بابِ الاعتقادِ كالإنكارِ الجازمِ[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 246.

(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 180.

المجازُ في وصفِ الشَّكِّ بالمُرِيبِ:

شَكُّ الكافرِ مُتجذِّرٌ فيه كالطَّبْعِ والجِبِلَّةِ

وصفُ الشَّكِّ بكونه مُريبًا في قوله: ﴿لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ هو من وصفِ المعاني بصفاتِ العُقلاءِ والأعيانِ والذَّواتِ، فهو من المجازِ العقليِّ بإسنادِ ما هو لصاحبِ الشَّكِّ (الذّات) إلى الشَّكِّ نفسِهِ (المعنى)؛ لقصدِ المُبالغةِ بأنِ اشتُقَّ له من اسمِهِ وصفٌ، كأنّه قال: (كانوا في شَكٍّ مُشكِّكٍ) كقولِهم: (لَيْلٌ أَلْيَل)؛ أيْ: مُتكاثِف الظُّلمةِ، فظلامُهُ ليس كسائرِ الظُّلماتِ[1].

الاستعارةُ في وصفِ الشَّكِّ بالمُرِيبِ:

الشَّكُّ ينخرُ في النَّفْسِ حتّى يؤذيَها كما لو كان إنسانًا يُؤذي

ويصحُّ إجراءُ التَّركيبِ: ﴿شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ على الاستعارةِ بجَعْلِ الشَّكِّ كالإنسانِ، ثم ينسَبُ إليه ما هو من خواصِّ الإنسانِ وهو الإرابةُ، فيكون قد شبَّهَ الشَّكَّ بإنسانٍ يصحُّ أن يكون مُريبًا على وجهِ الاستعارةِ المَكنيَّةِ التَّخييليَّةِ[2].

❁ الفُروقُ المُعجَميَّةُ:

الشَّكُّ والرَّيبُ:

الرّيبُ: هو الشَّكُّ المصحوبُ بالقَلَقِ والاضطرابِ، ولذا جعله ابنُ فارسٍ مدلولًا به على الشِّكِّ والخوفِ، فهو شكٌّ يُخيفُ ويُقْلِق. فهو أخصُّ من مُطلَقِ الشَّكِّ؛ إذ إنَّ فيه قلقًا مع الشَّكّ، والغالبُ أنَّ الرّيبةَ لا تأتي إلّا في الأمورِ المُهمّة التي يُكتَرَثُ لها، وذلك أنّ الأمرَ المشكوكَ فيه قد يكونُ مُهِمًّا، فيورثُ الشَّكَّ فيه انزعاجًا فيكون رَيْبًا. أو لا يكون مُهِمًّا فلا يُقَدِّمُ الشَّكُّ فيه ولا يُؤَخِّر[3]. والرّيبةُ: قَلَقُ النَّفْسِ، وانتفاءُ الطُّمَأْنينةِ[4].

---

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 594، والقونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 180، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 24/ 318.

(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 591.

(3) ابن عُثيمين، تفسير سورة فُصِّلت، ص: 276.

(4) المُنتجب الهمذانيّ، الكتاب الفريد: 3/ 486.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والخمسون،
سورة غَافِر من الآية 77 إلى سورة الشُّورى الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والخمسون، سورة غَافِر من الآية 77 إلى سورة الشُّورى الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 52 ، 818 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-641-48-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 52 : المجلد الثاني والخمسون، سورة غَافِر من الآية 77 إلى سورة الشُّورى الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-641-48-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0346315 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"